موحدة ومرتفعة على غير المسلمين. وقد ادى نظام الملكية هذا الى ابتعاد المسيحيين واليهود العرب عن قطاع الزراعة وتفضيلهم التجارة والمهن الحرة (وكيل، مترجم، مقاول، تاجر.. الخ).

وعلى صعيد عمل المرأة كانت النسبة مرتفعة في قطاع الزراعة بين المسلمات في حين كانت مرتفعة في قطاع التجارة والوظائف والمهن الحرة بين المسيحيات واليهوديات.

وتابع التطور الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني بين ١٩٣١ـ١٩٤٨ مسار تقلص اهمية الزراعة وتضاؤل العمالة فيها وذلك للاسباب التالية:

١ ـ تضاؤل زراعة الحبوب: من ٩٧٪ من مجموع الاراضي المزروعة عام ١٩١٣ الى ٦٨٪ عام ١٩٤٤، ويعود ذلك الى ارتفاع كلفة انتاج هذه المحاصيل قياسا لسعرها في السوق.

٢ ـ استملاك اليهود ١٢٪ من الاراضي الصالحة للزراعة (٦٪ من مجموع مساحة فلسطين).

٣ ـ النزوح من الريف الى المدن مما ادى الى تراجع نسبة السكان العرب في الريف من ٧١٪ ـ ٥٢٪ خلال الفترة ما بين ١٩٢٢ـ١٩٤٠.

وتضاعف العمل في الصناعة اكثر من مرتين ونصف في غضون عقد ونصف من الزمن تقريبا (١٩٢٨ـ١٩٤٢). وركز اليهود نشاطاتهم في الصناعة، فبعد ان كان العرب يمثلون ٢٨٪ من مجموع المشتغلين في الصناعة عام ١٩٢٨، تدنت هذه النسبة الى ٢٣٪ عام ١٩٣٩، والى ١٩٪ عام ١٩٤٢ وذلك رغم الزيادة المطلقة لعدد العمال العرب خلال هذه الفترة.وكانت السياسة الاقتصادية الاستعمارية تعيق الصناعة التقليدية في فلسطين لصالح السلع المستوردة من جهة ولصالح بعض الصناعات الجديدة التي كان يستأثر بها اليهود مثل صناعة المطاط وتجليد الكتب والمجوهرات وتعليب اللحوم والاسماك من جهة اخرى.

وكانت صناعة الاغذية (بما فيها التبغ) الاكثر استيعابا للقوى العاملة تليها الصناعات المعدنية وصناعات النسيج والملابس.